

Distr.: General
26 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البندان ١٩ (ب) و ١٤٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل
المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار
ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية
وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول
الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس
الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش
المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية
الصغيرة النامية: استنتاجات أولية" (انظر A/71/324).



الرجاء إعادة استعمال الورق

031016 300916 16-16578 (A)



موجز

أُعد تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية" (انظر A/71/324) استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ الذي طُلب فيه إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تجري استعراضاً شاملاً للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مستندةً في ذلك إلى وثيقة سابقة أوضحت فيها الوحدة بارامترات الاستعراض. ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها الوحدة بشأن هذا الموضوع، علماً بأن تقريراً أشمل سيعقبه. ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، يتضمن التقرير في المقام الأول تقييماً للدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الصلات بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويلي هذا التقييم تحليلٌ لأنشطة كيانات الأمم المتحدة المكلفة بتوفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، ثم تقييمٌ آخر لدور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأدائه.

وتعكس هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وقد جُمعت هذه الآراء من الإسهامات المقدمة من المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحبت بالتقرير وأيدت بعض استنتاجاته.

أولا - مقدمة

١ - أُعد تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية" (انظر A/71/324) استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ الذي طُلب فيه إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تجري استعراضاً شاملاً للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مستندةً في ذلك إلى وثيقة سابقة أوضحت فيها الوحدة بارامترات الاستعراض. ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها الوحدة بشأن هذا الموضوع، علماً بأن تقريراً أشمل سيعقبه. ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، يتضمن التقرير في المقام الأول تقييماً للدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الصلات بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبلي هذا التقييم تحليلٌ لأنشطة كيانات الأمم المتحدة المكلفة بتوفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، ثم تقييمٌ آخر لدور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأدائه.

ثانياً - تعليقات عامة

٢ - أحاطت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية"، ملاحظةً أن الاستعراض الحالي يقتصر، وفق التكليف الصادر بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩، على النظر في أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها ضمن إطارها الاستراتيجي وعلى أعمال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات وأدائه، ولذلك فهو مقدم إلى أغلب كيانات الأمم المتحدة للعلم فقط. وسيرد في تقرير لاحق تحليلٌ أشمل للاتساق على نطاق المنظومة والروابط القائمة بين الولايات العالمية للأمم المتحدة وللدور الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في دعم خطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - وبناءً على ذلك، لاحظ بعض المنظمات أن الاستعراض الحالي يغفل أنشطة دعم رئيسية تقوم بها الصناديق والبرامج، مع أن تلك البرامج توفر جانباً كبيراً من الدعم الذي تتلقاه الدول الجزرية الصغيرة النامية من منظومة الأمم المتحدة. ولذا، تتطلع كيانات المنظومة إلى إجراء تحليل أشمل يزودها بمعلومات عن كامل أنواع الدعم التي تقدمها المنظومة إلى

الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتطلع المنظمات أيضاً إلى اغتنام الفرصة لكي تساهم بمزيد من المدخلات الفنية في الاستعراض التكميلي.

٤ - وفيما يتعلق بالتوصيات، أبدت المنظمات عموماً تأييدها لها، ورحب بعضها بالدعوة إلى مزيد من الاتساق في أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي ووضع اختصاصات محددة للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات.

٥ - ولوحظ أن موجز الفصل الثاني من التقرير جاء فيه أن كل وحدة من وحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية "حصلت [في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥] على وظيفة إضافية برتبة ف-٣ لكل واحدة منها، لكن [لهما] أُلغيتا حالياً". وتجدر الإشارة إلى أن مكتب الممثل السامي زود بالموارد (اعتمادات غير متكررة تحت بندي تكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية) في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى تحويل بعض هذه الموارد إلى وظيفة مؤقتة من الرتبة ف-٣ خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد أوقفت الموارد المذكورة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأُلغيت بالتالي الوظيفة المؤقتة المنشأة بالرتبة ف-٣.

٦ - ولوحظت أيضاً الحاجة إلى إيضاح الفقرة ١٦ فيما يتعلق بدور إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الإشارة الواردة فيها ومفادها أن الإدارة "التي لها قدر ضئيل من الموارد، آخذة في توسيع عملها في الميدان" وأنه "نظراً للقيود القائمة، يجب إعطاء الأولوية لولايتها النازمة والمناصرة في العمليات الحكومية الدولية" من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ورداً على ذلك، لوحظ أن الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية لديها حالياً مشروع واحد يندرج ضمن مشاريع حساب التنمية، هو ذلك المتعلق بقياس القابلية للتأثر والقدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن يوحى ذلك بمحدودية الموارد. وأشار إلى أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا تنفذ أعمال تعاون تقني تقليدي في الميدان، فتلك الولاية مسندة إلى الوكالات التي تقوم أنشطتها على العمل الميداني. بيد أن الإدارة مكلفة بولايات تتعلق ببناء القدرات دعماً لمساعي الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال برنامجها العادي للتعاون التقني وموارده المرتبطة بحساب التنمية، وهي توفر هذا النوع من الدعم بناءً على طلب الدول الجزرية الصغيرة النامية وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، لا تتفق الإدارة مع العبارة التي أشير إليها أعلاه، إذ إنها مكلفة بولايات تقتضي منها إجراء أنشطة نازمة وتحليلية وأخرى تتعلق ببناء

القدرات. بل إن نقطة القوة والميزة النسبية اللتين تنفرد بهما الإدارة تكمن في الروابط بين أنشطتها الناعمة والتحليلية وأعمالها في مجال بناء القدرات.

٧ - ولوحظ أخيراً في إيضاح الإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ والمتعلقة بالزيادة في الميزانية بين فترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٤-٢٠١٥، أن مما يجدر التنويه به أن الموارد التمويلية الكبيرة الخارجة عن الميزانية خُصصت للأعمال التحضيرية التي تمت استعداداً للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

يجب أن يسهر الأمين العام على قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي بإنشاء نظام مشترك لتخطيط أنشطتهما ورصدها وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك الإشارة إلى تخصيص الموارد فيما يتصل بولاية كل منهما، وخاصة النتائج المنتظرة تمشياً مع المبادئ القائمة على نتائج في قرار الجمعية العامة ٨/٧٠ بشأن تخطيط البرامج، وعلى توفير المعلومات للدول الأعضاء والجهات الشريكة لمنظومة الأمم المتحدة الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - في حين جرى تأييد هذه التوصية ولوحظ أن تقاسم المعلومات المتعلقة بأنشطة التخطيط والرصد والإبلاغ المشتركة ونتائجها المتوقعة سيعود بالفائدة من خلال تيسيره إيجاد أوجه التآزر والتكامل، أشير أيضاً إلى أن البرامج المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي يجري إعدادها والإبلاغ بها في أبواب مختلفة من الخطة البرنامجية للأمانة العامة في فترات السنتين والميزانية البرنامجية لفترات السنتين. ولوحظ أن الخطة والميزانية تُعدان وفقاً للشروط المحددة في نشرة صادرة عن الأمين العام^(١). وإذا ما طُلب من الأمين العام إرساء نظام مستقل، فسترتب على ذلك آثار تمس هيكل الميزانية البرنامجية للأمانة العامة وطرائق إعدادها. وأشير إضافة إلى ذلك أن عبارة "نظام مشترك لتخطيط أنشطتهما ورصدها وتقديم التقارير عنها" تفتقر إلى الوضوح، لا سيما فيما يتعلق بالبرامج الفرعية للأمانة العامة التي تُعد ويُبلغ بها في أبواب مختلفة من الميزانية. وارتئي أن من الممكن العمل على تحقيق الاتساق والتنسيق من خلال لجنة

(١) الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

البرنامج والتنسيق، التي تضطلع بمسؤولية استعراض الإطار الاستراتيجي للبرنامجين الفرعيين وتقرير الأداء البرنامجي لفترة السنتين.

التوصية ٢

يجب أن تبحث الجمعية العامة، بالاستناد إلى تقييم شفاف وواضح للاحتياجات تعده الأمانة العامة للأمم المتحدة، الاحتياجات الناتجة عن تطور الولايات المسندة إلى برامج الأمانة العامة وبرامجها الفرعية، والسهر على تخصيص الموارد اللازمة للاستجابة على النحو الملائم للولايات دعماً لجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - لاحظت المنظمات أن هذه التوصية موجهة إلى الجمعية العامة، وأعربت عن تأييدها لها. وأشار إلى أن تنفيذ التوصية المذكورة من شأنه أن يعود بالنفع على جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التوصية ٣

يجب أن يسهر الأمين العام على أن يستند التقرير بشأن "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" إلى عمل الفريق الاستشاري المشترك، بما يعكس على النحو الملائم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وأن يتضمن التقرير فرعاً يتعلق بالتعاون بين مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن فرع يتعلق بالاستراتيجية والرؤية لتشجيع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تزويد الدول الأعضاء بوثيقة استراتيجية لرصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات القائمة الواجب معالجتها على أساس الأولوية من أجل تنفيذ أكثر فعالية لمسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠ - أيدت المنظمات التوصية ٣.

التوصية ٤

ينبغي للأمين العام أن يسهر على أن يقوم كلٌّ من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، بالتعاون الوثيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية والأعضاء في الفريق الاستشاري

المشترك، بإصلاح الفريق بتوضيح دوره، وبرنامج عمله، ومعايير الانتماء إلى عضويته وتوفير خدمات التوعية للجهات المعنية.

١١ - أيدت المنظمات التوصية ٤، وأعرب بعضها عن استعدادها للمشاركة في المشاورات المعقودة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي من أجل دعم عملية إصلاح الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات وتقديم مساهماتها في كل مرحلة من مراحل العملية حسب الاقتضاء.

١٢ - وأشار في هذا السياق إلى الفقرة ١٨٦ من التقرير، وخاصة ما جاء فيها بشأن وجهة نظر المفتشين الذين رأوا أن لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي ولايات أساسية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي للإدارة ومكتب الممثل السامي، في إطار تعزيز التنسيق فيما بينهما، إيضاح مسؤوليات كل منهما فيما يتعلق بإعداد برنامج عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات وإدارة الفريق؛ فلاحظت إحدى المنظمات أن مكتب الممثل السامي والإدارة أصبحا الآن يتناوبان على الرئاسة المشتركة للفريق، بما يشمل التعاون من أجل وضع جدول الأعمال الخاص بكل اجتماع للفريق، وأن المكتب ترأس اجتماعاً عُقد في الآونة الأخيرة.